SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.23 NO. 2 2024
DOI: 10.51984/JOHS.V23I2.2724

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences
Journal homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/johs

ظهير 16 مايو 1930م _ مأرب الخارج وتناقضات الداخل.

محمد أبوراوي حسن العماري

قسم التاريخ، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم مسلاتة، ليبيا

الملخص:

نعرض ونناقش في هذا البحث قضية بالغة الحساسية، نظراً لارتباطها بوجدان الأمة المغربية، وهي وإن كانت احد مفاعيل الحماية الفرنسية التي أتقلت الذاكرة الجمعية المثقلة أصلاً بتراكمات تاريخية جرى الافصاح عنها بالفعل الذي أحدثه المستعمر عند إصداره لظهير 1930/5/16م، والذي كشفت ردود وتفاعلات المغاربة عليه ومعه علي إشكالية تتعلق بالهوية والمواطنة، إلا أن تأثيراتها لاتزال سارية وتتجدد، وتعيد إنتاج نفسها وإن كانت علي هيئة حوارات وجدل بين النخب والمثقفين المغاربة، فلا تزال نظرة أنصار الحركة الوطنية للحدث هي ذاتها نظرة أسلافهم، فيما تبدو دفوع وتوجهات دعاة الأمازيغية والحاملين لإرثها اللغوي والثقافي والتاريخي وحتي العرقي أكثر شراسة وإصراراعلي رفع حالة المظلومية التي يعتقدونها.

الكلمات المفتاحية:

العرب
الأمازيغ
الحركة الوطنية
الحماية الفرنسية
القرويين.

Dahir of May 16, 1930 AD - Ma'rib's exterior and internal contradictions

Mohmad Aborwe Hasan Alemare

Department Of History ,Elmergib University, Mslata, Libya

ABSTRACT

In this research, we present and discuss a very sensitive issue, given its connection to the conscience of the Moroccan nation. Although it is one of the effects of French protectionism, it has been transferred to the collective memory, which is already burdened with historical accumulations that were revealed by the deed created by the colonizer when issuing the Decree of 5/16/1930 AD, which revealed responses and interactions. The Moroccans faced with him and with him a problem related to identity and citizenship, but its effects are still valid and renewed, and reproduce themselves, albeit in the form of dialogues and debates between Moroccan elites and intellectuals. The view of the supporters of the national movement on the event is still the same as the view of their predecessors, while the defenses and orientations of the advocates of the Amazigh language and those carrying its legacy appear to be Linguistic, cultural, historical, and even ethnic, they are more ferocious and determined to lift the state of oppression they believe.

Keywords

Arabs
Berbers
National Movement
French Protectorate
Al-Qarawiyyin.

1. المقدمة

يظل الاستعمار الذي تعرضت له دول العالم الثالث، تجربة غنية بالعبر والدروس المستفادة – مع أنني لست متأكداً من المستفادة هذه حيث لا أحد يستفيد من التاريخ – رغم قسوتها وآلامها، ولأن مفاعيلها وأثارها وتداعياتها تشكل الجزء الأكبر من تاريخنا، الذي يبقي فيه الكثير مما يقال، علي الرغم من مباهتنا به، واعتزازنا بخصوصيتنا التي هي لا شك أنها في شق معتبر منها إرث تاريخي تراكم وتعاظم من جراء تبؤنا لمكانة المفعول به في التاريخ الإنساني.

والظهير المنعوت بالبربري الذي أسست له الدوائر الاستعمارية الفرنسية في المغرب، أحد الشواهد علي ذلك، لا لأنه يكشف فضائع ومكر الغزاة، فالشي من مأتاه لا يُستغرب، وإنما للحالة الجدلية أو حتي الصراعية التي أوجدها بين مكونات الأمة المغربية، في وضعية أشبه بالتماهي الا مقصود مع ما يرمي إليه مبتكروه.

أهمية البحث:

لعلنا لا نحتاج إلي التأكيد علي أهمية دراسة وطرح مثل هذه القضايا، لما لها من أثر كبير في معالجة الندبات والقروح والجروح التي خلفتها الحقبة

*Corresponding author:
E-mail addresses: ma.alamary1972@gmail.com
Article History : Received 08 October 2024 - Received in revised form 04 September 2024 - Accepted 10 September 2024

الاستعمارية علينا وفينا، ولأنه يشكل أرضية حقيقية وصلبة لمصالحة مجتمعية لا مفر منها، إذا ما أردنا بناء أوطان يتساوى فيها الجميع، بعيداعن سمو الإثنيات والأعراق، وعن عنصرية مقيتة قائمة علي تخوين المكونات لبعضها، وادعاء آخر بأنه أكثر انتماءً وحب للبلاد كما لم يحب البلاد مثله أحد.

أهداف البحث:

إن الهدف من طرح هذا الموضوع ودراسته، لا يعدو عن إثارة مفاهيم حساسة لامست وجدان وكيان الأمة المغربية، وأججت مشاعرها تجاه قضايا لم تكن من فعل الاستعمار الفرنسي، وإنما سابقة عليه، ونود من تناولها هنا التعرض للكيفية التي استغل بها المحتل خلافات وحزازات قديمة فشلت وعجزت أو ربما حتي تعمدت وتجاهلت وجودها، بدل العمل علي ابتكار حلول وتسويات ومعالجات ناجعة لها، فيما أعاد هو توظيفها بالطريقة التي تلائم مشاريعه التوسعية في أراضيها.

إشكاليات البحث:

ولأن الموضوع يحتاج إلي قدر لا باس به من المجازفة، خشية أن نقع في ما يزيد الأمر سوء في حال جانبنا الصواب في طرحه من منظور موضوعي صرف، أو الفشل في الإلمام بكل جوانبه، فقد ارتأينا بعد جمع ما أمكن من معلومات حوله، عرضه وتناوله، على الشكل الذي سيلاحظه القاري سردياً، دون محاولة التدخل في أحداثه بالتحليل، درءاً لشبهة الانحياز لأي من الفريقين، فالتعريف بالظهير هو أحد اشكاليات البحث، نتيجة للتأويلات المتعددة التي حُملت به وعليه، وكذلك أصل التسمية والهدف من إصداره، ومعضلة القضايا التي يستهدفها، بالإضافة إلى وموقف الحركة الوطنية المغربية منه، ناهيك عن الجدل والخلاف الذي أثاره بين مكونات الأمة المغربية، ودفوع المشككين في وجوده أصلا، والمؤكدين علي قيامه فعلاً.

الدراسات السابقة:

أسال هذا الحدث قدر لابأس به من المِداد، فمتعددة هي المطالعات والقراءات التي تناولته بالدراسة، وإن كان ما يؤخذ على أغلبها هو تبني وجهة نظر أحد الطرفين، وهو ما سنحاول تجنب الوقوع فيه هنا، كما تتسم جلها بتوجيه أصابع الاتهام إلى المستعمر، وتحميله مسؤولية الخلاف العميق والمستشري بين مكونات الأمة، وكأنه من ابتدع التباين بينها، وهو طرح فيه من الإفتات ما فيه، أو كأنها كانت متمازجة لحد الانصهار قبل مقدمه، ولم تكن متنوعة قبل مجيئه الغير مرحب به بكل تأكيد، ومن هذه الكتابات، (الظهير البربري أكبر أكذوبة سياسية في تاريخ المغرب المعاصر) لمؤلفه محمد مونيب. وكذلك (الظهير البربري بين محو الأسطورة ومصادرة ذاكرة أمة) للباحث أمين عبد الإله، أيضاً. (فرنسا والأطروحة البربرية) للمدون أحمد بن نعمان.

منهج البحث:

لاشك في إن أنسب المناهج لمثل هذا الطرح هو السرد التاريخي المعتبر والرصين، لأن فرنسا هي فرنسا، صاحبة أقدم المشاريع الاستعمارية في المنطقة، وأعمالها لا تحتاج إلى تحليل متوهم، فهي تكاد تفصح عن مرامها وأهدافها في أفعال واضحة ومتفهمة، اقتضتها مصالحها العليا، ومع هذا لا يخلو البحث من بعض المواضع التي اتبعنا فيها المنهج التحليلي بأداتيه النقد والتقويم، كلما دعتنا الضرورة لذلك.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

كما هو مبين في ثنياه يختص البحث بالكيان المغربي بحدوده السياسية القائمة اليوم تقريباً، وفي الفترة الزمنية المنوه عنها آنفاً، أي منذ صدور الظهير في 1930/5/16م.

التساؤلات:

يتركز البحث في هذه الواقعة التاريخية، حول سؤال مركزي، مستوحى من افتراض قيام دولة الحماية بالعمل على دق أسافين الفرقة والشقاق بين أطياف الشعب المراكشي، فهل كان الوجدان المغربي متقبل لهذا الفعل؟ وإلى أي مدى كان مشرعاً له؟ وكيف تعامل مع تداعياته على نسيجه الاجتماعي؟ وهل نجحت النُخب المغربية في مواجهة وأبطال مفاعيله المزمنة والمستمرة؟ مجموعة من الاستفهامات نحول الإجابة علىها، أو على بعضها في هذه الورقة.

المصادروالمراجع:

تعددت المصادر والمراجع التي أمكن استشارتها بالخصوص، وقد شملت الوثائق التاريخية ومنها الجريدة الرسمية المغربية التي نُشر فيها نص الظهير بالغتين العربية والفرنسية، وكذلك بعض الرسائل الموجهة من أمير البلاد إلى عامة شعبه، بالإضافة إلى مذكرات جل من وثقوا دورهم في معارضة الظهير من قادة الحركة الوطنية المغربية، ناهيك عن قدر معتبر من المراجع والدراسات الحديثة.

ظهير1930/5/16 – التسمية والموجبات :

لم يكن المغرب استثناءً من المصير الذي حل بالغافلين في العصر الحديث، فبعد أن أنهت فرنسا خلافاتها، مع كل منافسيها حوله، باشرت في إجراءات فرض الحماية عليه، وهوما أمسي واقعً بالرغم من المقاومة التي أبداها ساكنيه، والتي أجبرت ضراوتها علي ما يبدو الغزاة علي ابتكار وسائل وأساليب جديدة لتطويعه، وجعله أكثر قابلية لفعلها كوجود قائم ومبرر وغير مرفوض، بل ولا يتير حتي استغراب مالكيه، في محاولة جادة لمسخ مكوناته وتدجينها، بخلق حالة من الفرقة والتمييز بينهم، من خلال اضعاف وحتي ابطال مكونات ومقومات هوية أهله، وجعلها محل نقاش. (الصقلي، 2017، صفحة 74) كذلك (التازي، (د/ت)، الصفحات 7-ومابعدها).

ولأن الألة العسكرية وحدها، لم تكن قادرة علي تحقيق ذلك، كان أن اصدرت بالمشاركة مع السلطة المحلية ممثلة في سلطانه، عدد من المراسيم والقرارات الموسومة بالأظهرة، والتي شرّعت التأسيس لوضع خاص بالمكون الأمازيغي، فيما يتعلق بالقضاء واللغة والتعليم. (ادري، 2021، الصفحات 38-37-36).

ولأنها صاحبة قصب السبق الافريقي، فقد تكون لديها انطباع وفهم خاص لطبيعة التركيبة السكانية للمنطقة، مفادها أن هناك تباين كبير وواضح بينهم وبين أقرانهم العرب، مرده إلي ضحالة تأثرهم بالإسلام، الأمر الذي دفع بمنظريها إلي الدعوة لتقديمهم علىهم، معللين ذلك بكونهم أكثر جهوزية للترقي، لاتساق أعرافهم مع القانون الفرنسي، ناهيك عن استعدادهم للانخراط والإذابة في مجتمعها سياسيا وثقافيا، (مناصرية، 2021، الصفحات 9-8)وفي ذلك يقول بول مارتي Boll Matte، إن سكان إمبراطوريتنا الأفريقيين علي أنواع مختلفة، ومنهم البربر وهم أقرب الناس إلينا. (الصغير، 1993، صفحة 6).

ولعل تسمية مدرسة اللغة العربية واللهجات البربرية، التي دشنتها في عام 1913م، (الناصري، 1972، صفحة 21)كاشفة بدرجة كبيرة لمشاريعها الرامية لبعث الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، ثم إقدامها بعد عامين علي إنشاء لجنة خاصة بالأبحات البربرية، أناطت بها دراسة كل ما يتعلق بالقبائل والاستفادة من نتائجها في تنظيمها وادارتها، والتي حفظت نتاج جهدها العلمي في دورية صدرت عنها ووسمتها "بالوثائق البربرية" نشرت منها فيما بين عامي 1915و1920م، أربع مجلدات، احتوي كل واحد منها علي أربع كراسات،

جمعت فيها كل ما عترت عليه من وثائق تتعلق بالبربر المغاربة، ووزعت أعدادها علي ادارات الحماية التي أُلزمت بالاشتراك فيها، وعلي مكاتب الاستعلامات بأنواعها، وعلاوة علي أهدافها التوثيقية، كُلفت بنشر المعرفة بالطقوس الأمازيغية، ما جعل جُل ما صدر عنها من أبحات يكتسي صبغة الدراسات الاجتماعية الخاصة بعدد من القبائل البربرية (ادري، 2021، صفحة 37).

أصدرت الإقامة العامة في 1913/9/22م، توجهاتها بترسيم اللغة الفرنسية لغة رسمية للجماعات البربرية، وعززتها بإخراج ظهير جديد في عام 1922م، يبيح تملك الأجانب لأراضي القبائل الأمازيغية، بعد أن كانت الأعراف القبلية تُغِله. (مناصرية، 2021، صفحة 13).

ويحفظ محظر جلسة لجنة دراسة وتنظيم العدلية البربرية المنعقدة في 1924/10/8م، والذي يورده أبوبكر القادري في شهدته علي هذه الحقبة، الأهداف المراد تحقيقها منه، والذي جاء فيه" ليس هناك من ضرر في تحطيم وحدة النظام العدلي في المنطقة الفرنسية، وبما أن المقصود تقوية العضو البربري، نظرا لدوره الوازن الذي يمكن أن تستدعيه الحاجة، فلاشك أن هناك فائدة مؤكدة من الناحية السياسية في تحطيم المراءة" (القادري، 2003، صفحة 43)، فيما يخلص جود فروي- دمونيين God Froe Demonian في كتابه "عمل فرنسا في المغرب" إلي ما نصه "من الخطر أن نترك كتلة ملتحمة من المغاربة تتكون، لغتها واحدة، وأنظمتها واحدة، لابد أن نستعمل لفائدتنا العبارة القديمة فرق تسد، إن وجود العنصر البربري هو آلة مفيدة لموازنة العنصر العربي، ويمكننا أن نستعمله ضد الحكومة المراكشية نفسها" (الفاسي، 2003، الصفحات 163-162).

إن اللغة العربية، يضيف ذات المصدر، هي لغة الاقتصاد والادارة والدين في المغرب، والتي يعتبرها البربر لغة عليا، فيجب أن تأخذ اللغة الفرنسية، وليس الأمازيغية مكانها، كلغة مشتركة وكلغة للمدنية. (الفاسي، 2003، صفحة 163).

أما الكومندان مارتي Merete، فإنه يجزم في مدونهِ المهور ب" مغرب الغد" بأن المدرسة الفرنسية البربرية هي فرنسية بتعاليمها وحياتها، بربرية بتلاميذها وبيئتها، لذلك لا حاجة لوسيط أجنبي، وكل تعليم عربي، وكل تدخل من الفقيه، وكل ظاهرة إسلامية يجب منعها بصرامة تامة، ما يقتضي أن نبتعد تلقائيا عن كل مرحلة تكون مرحلة إسلامية، أي مرحلة تبلور. إن الآراء هنا وفي كل مكان متفقة علي هذه النقطة. (الفاسي، 2003، صفحة 163) وفي السياق عينه لا يتأخر دمونيين عن الإدلاء بربه في كتابه أنف الذكر، فيجود بقوله" أن برامج المدارس البربرية هي نفس البرامج البدوية الأخرى، إلا فيما يخص المعلمين، فيجب عليهم ألا يستعملوا في أي حال من الأحوال اللغة العربية ولو في أوائل الدراسة، كما يجب عليهم أن لا يسمحوا للتلاميذ بأي اتصال مع المدرس بغير لغته، أما في الحالة التي لا يمكن فيها إتباع الطريقة المباشرة، فينبغي له إن كان يعرف البربرية أن يستعملها لتفهيم التلاميذ" (الفاسي، 2003، صفحة 163).

لقد قطع مسيو جلايM.jlaue، وهو أحد موظفي الإقامة العامة، قول كل خطيب وفصيح، عندما صرح في مقالته المعنونة ب" المدرسة الفرنسية لدي البربر" ما يلي،" يجب أن نحذف تعاليم الديانة الإسلامية واللغة العربية من مدارس البربر، وأن نكتب اللهجات البربرية بحروف لاتينية، يجب أن نعلم البربر كل شيء ما عدا الإسلام" (الفاسي، 2003، صفحة 163).

وفي التفاصيل، حرر المقيم العام في 1929/12/7م، قراراً بتأسيس لجنة لتسيير وتنظيم القضاء البربري، بغية العمل علي رفع مستوي الأعراف والعوائد الأمازيغية إلي مصاف القوانين، لمعالجة إشكالية رفض القضاء الشرعي الاعتراف بالأحكام الصادرة عن القضاء العرفي، في جميع القضايا الإدارية والجنائية المنظورة أمامه. إضافة إلي تسفيهه للعقود العدلية العرفية المنشأة عنه. (مناصرية، 2021، الصفحات 17-14).

التأمت لجنة دراسة التنظيمات العدلية والبربرية في 1930/2/20م، وتداولت وجهتي نظر طُرحت في الأولي إلغاء الجمعات المحلية، وإحلال محاكم فرنسية محلها، يكون علي راسها قاضي الصلح في القبائل الخاضعة للسلطة المدنية، وضابط في المناطق العسكرية، ولاجتهاد في إصدار قانون جنائي للقبائل البربرية، وتصعيد الأعراف من خلال قيام المحكمة بتوجيهها ومؤامتها مع مبادي القانون الفرنسي، لتغدو قانونا مدنيا، فيما اقترحت الثانية، التأكيد علي ضرورة ترسيم العرف بنص تشريعي، مع عدم العجلة في التوجه نحو القانون الفرنسي، ولقد انتهت اللجنة إلي التشبيك بين وجهتي النظر تقريبا، فاقترحت مشروع مرسوم يدعو إلي تحديد كفاءة رؤساء القبائل في القانون الجنائي، ورؤساء الجماعات في القانون المدني والتجاري، وقوانين العقارات والأملاك المنقولة، وما يتعلق بالأحوال الشخصية والميراث، وإلزامية إنشاء محاكم استئناف عرفية تقوم بصون وحماية العدلية البربرية من أي تدخل للمحكمة العليا الشريفة أو محكمة الاستئناف واستحداث مندوب للحكومة وكاتب للضبط بجميع المحاكم العرفية الابتدائية والاستئنافية. وهو ما أُعتمد كصياغة نهائية لمشروع ظهير 1930/5/16م. (ادري، 2021، صفحة 38).

لقد خرج القانون ممهوراً باسم السلطان المغربي، وحمل اسم" ظهير شريف. يصبح بموجبه قانونيا مطابقا للأصول المرعية سير شؤون العدلية الحالي في القبائل ذات العوائد البربرية التي لا توجد فيها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية"، وجاءت مواده في ثمانية فصول ركزت علي تحديد اختصاصات المحاكم العرفية، وصلاحياتها والقواعد المنظمة لها، ولم يتعرض للغات والأديان من قريب، ولا من بعيد.(الجريدة الرسمية المغربية، بالغتين العربية والفرنسية، 6 يونيو 1930م).

موقف الحركة الوطنية من ظهير1930/5/16م:

بعد أن خفت أصوات قرقعت السلاح، ودانت جل البلاد المغربية للدولة الفرنسية، أطلقت ثلة من الشبان مشروعها النضالي السلمي، متكئة في ذلك علي ما استوردته، من ما كان متداولا في بلدان المشرق، من صراع رؤي وتوجهات، لم تكن مألوفة في الوطن المغربي، (ادري، 2021، صفحة 40)؛ وأجواره ونواحيه، وهو ما ألقي بضلاله ولا يزال علي عموم المنطقة، ذلك أن اختلافا جوهريا في التركيبة المجتمعية وحتي العقائدية أو الروحية، في المنطقتين حال دون عبورها أليه، إلا بفعل اجتهاد دعاتها وأنصارها، الذين عملوا علي استنباتها فيه بكل الوسائل، فكانت المحصلة إنتاج حالة من الغلبة والسيطرة، لمشروع لايزال عاجزا إلي يومنا هذا، علي إذابة كل المكونات في كيان واحد، يشكل تعبيراً حقيقياً عن أشواقها للحرية والمساواة والنهضة.

لقد كانت خلاصة ترحال جمع من المغاربة بين بلدان المشرق العربي، أثناء بحثهم عن العُلوم والمعارف تشرب الدعوة السلفية واعتناقها، والعمل علي نشر فكرها الاوحادي والمتشدد بين العامة، الذين تعايشوا منذ زمن مع الإسلام الصوفي، وطرقه المتعددة والمتنوعة، (المرنيسي، 1978م ، الصفحات 36-35-34-23)، أيضاً (معنينو، (د/ت)، صفحة 51) والتي لا شك، بل من الطبيعي أن يخالطها شيء من العادات والطقوس المحلية، والتي عمد المصلحون الجدد إلي تحطيمها وإزالتها، بعد إقناع شريحة لابأس بها من العوام

بأنها من ضروب المعاصي والبدع. (ادري، 2021، صفحة 41).

وفيما كان السلفيون منهمكين في التمكين لدعوتهم بإقامة المنابر الترويجية، كالصحف والجرائد والجمعيات (الفاسي، 2003، الصفحات 160-159)، أمسي هناك طرح مشرقي أخر يداهم عقول المغاربة، ممثل في القومية العربية؛ والتي هي مثال صارخ لحالة التعالي العرقي العنصري، والذي لا يتحرج منظريها في الإقرار به في أدبيتهم، كقول أحدهم" إن المسلمين الأخرين تلامذة العرب" (حوراني، 1968م، الصفحات 359-357)، فيما يجاهر غيره بأن" عصبية الأقوام الإسلامية الأخرى تتعارض مع مصالح الأمة، علي عكس العصبية العربية" (حوراني، 1968م، صفحة 359).

إن الدعوة للقومية العربية؛ والتي كان أغلب من أطر لها مسيحيي المشرق، لتكريس وجودهم بداخله، وخلق مشتركات تكفل لهم المساواة مع غيرهم من المكونات هناك، والتصدي لفكرة الجامعة الإسلامية التي تعزلهم بالضرورة عن أقرانهم فيه، لم ولن تكون ملائمة لهذا المحيط، بل لم تكن لتستقيم مع واقع المغرب، الذي لاوجود للمسيحية فيه، إلا أن عرابيها ودعاتها تمكنوا من الترويج لها واستزراعها في وسط لم يكن كله رافضا لها، بسبب التزاوج والتلاقح الذي وقع بينها وبين الدعوة السلفية وأتباعها، الذين لم يروا فيها غريماً لهم، لانعدام الوجود المسيحي في مجتمعهم، علي عكس ما كان قائما في بلدان المشرق. (بلقزيز،وأخرون، 1992م، الصفحات 24-25-26).

وجدت الحركة السلفية ضالتها في ظهير 1930/5/16م للتعبير عن وجودها، متخذة من معارضته والتصدي له سبيلا لإطلاق مشروعها السياسي، وبداية لكفاحها السلمي الرافض لما عدته شقا للصف، وتمزيق للحُمة الوطنية، مع غيرها من المكونات، والتي اجتمعت فيما أضحي يعُرف بالحركة الوطنية المغربية، (الصقلي، 2017، صفحة 74) والتي قال عنها علال الفاسي" ومن الحق أن نؤكد بأن امتزاج الدعوة السلفية بالدعوة الوطنية كان ذا فائدة مزدوجة في المغرب الأقصى علي السلفية والوطنية معاً" (الفاسي، 2003، صفحة 154).

لقد قام عبد اللطيف الصبيحي، ومن خلال عمله في مصلحة الشؤون الإدارية والسياسية بالإقامة العامة، بتسريب نص الظهير إلي فريق من الوطنيين، والذين قرروا برفقته الاتخاذ من منابر الجوامع رأس جسر لمهاجمته، وشرح مخاطره علي كيان الأمة المغربية، بالقول بأنه يستهدف تنصير البربر وفرنستهم، وسلخهم عن نظرائهم العرب، (القادري، 2003، الصفحات 50-51) حيت باشرت مجموعات منظمة بالانتشار في عدد من مساجد المملكة، وألزمت الأئمة بتناوله في خطبهم، لفضح مراميه والغايات الخبيثة الكامنة فيه، والدوافع الاستعمارية من ورائه. (ادري، 2021، صفحة 44).

وليس من المستغرب، وفي وسط من العامة، يغلب عليهم البساطة وشدة تعلقهم بدينهم، أن يصيب هؤلاء نجاح كبير، في إنتاج حالة رفض عارمة بينهم، والذين بلغ بهم الذهول من شدة ما صوره لهم الخطباء، حد جعل بعظهم يجهش بالبكاء والصراخ، ويلطم الخدود ويشق الجيوب، منادين بأن الموت أفضل من الحياة، (الوازني، 1984م، الصفحات 82-83). وفي هذه الأثناء شرعت ذات المجموعات في إنشاد ما أصبح يعُرف بدعاء اللطيف، والذي تحول إلي ما يشبه الأيقونة، علي شكل ترانيم وابتهالات اجتاحت مساجد البلاد، وغدا ترديده من قِبل جموع المصلين مجاهرة برفض المرسوم، وتصريحاً بوقوفهم ضده، وهو ما نصه" اللهم يا لطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير ولا تفرق بيننا وبين إخوتنا البربر" (الفاسي، 2003، صفحة 165).

انطلقت المظاهرات من مدينة فأس، ومن جامع القرويين تحديداً، يوم 1930/6/18م، (معنينو، (د/ت)، صفحة 130)وسرعان ما عمت جل مدن وقرى الوطن، (داهش، 1990م ، الصفحات 30-31)وتشكلت لجنة من أربع وعشرين قيادياً من أعضاء الحركة الوطنية أصيلي مدينة فأس، وقابلت العاهل المغربي محمد بن يوسف، في حاضرته الرباط، وألقت أمامه مطالبها التي حددتها في :الغاء الظهير، وجميع المراسيم والقرارات المؤسسة له، وإقامة قضاء موحد يسري علي جميع المغاربة، والتأكيد علي عدم السماح بوجود دين في البلاد عدا الإسلام واليهودية، ومنع الهيئات الأوروبية وإدارة المعارف من القيام بأي أعمال تبشيرية، وإلحاق جميع الموظفين الدينيين والمدنيين بسلطة الملك حصرا، واعتماد اللغة العربية وحدها لغة رسمية للدولة، (الناصري، 1972، الصفحات 97-101).

تلقي ملك البلاد، هذه الكلمات بارتياح كبير، وعند عودة السفراء إلي فأس قامت سلطات الحماية باعتقال عدد منهم، الأمر الذي أشعل ثورة من الغضب فيها، والتي دخل أهلها في اضراب عام، وخرجوا في مظاهرات تواصلت لعشرة أيام، شهدت مصادمات عنيفة مع قوات البوليس، وتفاقمت الأمور لحد أن احتل الجيش القرويين وجميع المساجد الكبرى، وانتشر في الشوارع، فيما قامت السلطات بإعلان حالة الطواري واعتقلت أعداد غفيرة من السكان، ونفت بعض من قيادات الحركة إلي خارجها. (الفاسي، 2003، صفحة 167).

بعد نجاحها في استنهاض همم شرائح مغربية عدة، وإقناعها بأن النهج الفرنسي موجها تحديدا لتنصير البربر، بغية خلق طائفة مسيحية بينهم، الأمر الذي دفع نفر من القيادات الأمازيغية للانتفاضة ضده، (داهش، 1990م ، صفحة 32) واضطر الإدارة الفرنسية في فأس إلي إصدار منشور تفند فيه مزاعمها المضللة، كونه لا يعدو عن تنظيم وضبط لقضاء قديم ومعمول به منذ الأزل، ثم أردفه الوزير المفوض للإقامة العامة، بأخر أكد فيه علي أن لكل قبيلة من القبائل التي يستهدفها الظهير، الحق في الخروج منه والاحتكام إلي القضاء الشرعي، (الفاسي، 2003، الصفحات 165-166) صعّدت قيادات الحركة الوطنية هجومها عليه خارجيا هذه المرّة، واستطاعت أن تخلق له صدي معارضا في أغلب أصقاع العالم الإسلامي شرقاً وغرباً، حيت نجح الحسن أبوعياد في تأليب علماء الأزهر عليه، والذين رفعوا إلي الملك فؤاد الأول عريضة، استهجنوه فيها، فيما تكفلت شرائح أخرى من المصريين، بتوجيه مذكرات شجب واستنكار إلي عدد من السفارات الأجنبية، ما اضطر الممثلية الفرنسية هناك، إلي نفي هذه الادعاءات، معلنة عدم قيام دولتها بأي عمل يمس الإسلام أو يسي له، (الفاسي، 2003، الصفحات 167-168) وفي فرنسا ذاتها نظم الطلبة المغاربة الدارسين فيها مهرجانات خطابية رافضة له، (القادري، 2003، صفحة 90) وكذلك كان الحال في القدس وبغداد وتونس وطرابلس. (ادري، 2021، صفحة 45).

لقد ساهم دعاة ومنظري القومية العربية، من خلال ما كانوا يملكونه من وسائل إعلامية، في أوروبا وغيرها، بجهود معتبرة في النفخ في هذا الحدث وتضخيمه، بتصويره استهداف للدين الإسلامي، والجور الذي يتعرض له معتنقيه البربر، من قِبل الفرنسيين. (الطيب، 2013، الصفحات 6-8).

وإجمالاً وأيّاً كان الأمر؛ سوآءا نجحت الحركة الوطنية في إبطال مفاعيل هذا الظهير، أو الحد من تداعياته علي الكيان المغربي أو لا، فإن حقيقة وأحدة لا تقبل كثيرامن الجدل، وهي أن تلك النخبة البرجوازية السلالية والتي يتمتع بعضها بالحماية الفرنسية، (الصغير، 1993، صفحة 8)- يقول خصومها-

والتي ثمِلة بايدلوجية مشرقية سلفية وعرقية قومية، لم تكن تنتظر لإطلاق نشاطها والتعبير عن قيامتها إلا خطب كهذا، ولذلك فهي مدينة له بوجودها- ويضيف منتقديها- وإلا لماذا انتظرت أكثر من عقد من الزمن، علي وجود الفرنسيين بين ظهرانيها لتطلق مشروعها السياسي؟ ولماذا لم يكن لها دور في المقاومة المسلحة؟ بل لماذا لم تقم بفضح الجرائم الوحشية التي كانت ترتكبها القوات الفرنسية ضد المحاربين وذويهم في الجبال للراي العام الخارجي؟ وكيف يمكنها تبرير قيامها بتهنئة الحكومة الفرنسية علي نجاحها في القضاء علي المقاومة الأمازيغية؟ (مونيب، 2003، الصفحات 13-14).

قد يقول مجيب، بأن الحتمية التاريخية أو الصيرورة التاريخية كانت ستنتج بدون شك حركة وطنية مناهضة للاستعمار، ومن تم يعترضنا سؤلاً أكثر الحاحاً، لماذا إذن اخدت الحركة الوطنية المغربية كل هذا الوقت لتتشكل وتخرج علينا في حلتها القشيبة المضمخة بعبير القومية العربية وشطحات المشارقة؟ ربما تكون الإجابة علي كل هذه الأسئلة برسم المدافعين عن الأمازيغية دون غيرهم، وهو ما سنعرض له الأن.

ردود الر افضين لتأويل الحركة الوطنية لظهير1930/5/16م:

أسس ما أمسي يعُرف بالظهير البربري، لحالة جدلية أسالت كثيرامن الحبر، حول حقيقة وجوده من عدمها، ففي الوقت الذي اتخذت منه الحركة الوطنية باعثاً لقيامها، ودافعالتصعيد نضالها، ومحرضاً لأنصارها وحواريوها علي الالتفاف حول توجهها المنادي بإعلاء الإسلام والعروبة دون غيرهما، أصر فريقاً أخر علي القول بعدم وجوده، واعتبره من وحي خيال فئة عنصرية، شرّعت لنفسها كل السبل والوسائل لتأكيد سيادة وأفضلية عرقها علي باقي المكونات، لا بل وإلصاق بها كل النقائص، والتي تصل حد الاستعداد للخيانة والردة والانصياع للمستعمر. (بودهان، 2012، الصفحات 32-33).

وعلي الرغم من أن مأرب فرنسا ودسائسها في المغرب وغيرها، تكاد تنطق في كل تصرفاتها، بل أن قيامها بكل ما من شأنه أن يقود إلي التباين والتشظي، يبدو متفهماً ومبرراً لدولة تسعي لتحقيق مصالحها وتطلعاتها، حتي أن فعلها لغير ذلك، هو ما يمكن أن يخلق حالة من الاستغراب والتساؤل، إلا أنه وفيما يتعلق بهذا الموضوع تحديداً، فإننا وبكثير من الارتياح نستطيع القول بأن الحركة الوطنية قد استماتت في تصديره للمغاربة، كفعل موجه لضرب هويتهم في أس وجودها وسر بقائها، بغية تدشين مشروع وطني مناهض للممارسات الاستعمارية، مدعوم من فئة كبيرة من الشعب، وهو ما نجحت فيه لحد كبير، ذلك أن دفوعاً منطقية وحجج دامغة، يسوقها أصحاب هذا الطرح، لترسيخ صحة ما ذهبوا إليه، ففي كتابه الممهور ب" الظهير البربري حقيقة أم اسطورة" يتوقف محمد بودهان عند التسمية ، ليثبت إنها تعرّضت لتحريف مقصود، أوريد به الجز باسم البربر، وجعله مرادفاً للعمالة وعدم الانتماء، فالترجمة الحرفية له عن اللغة الفرنسية، هي "ظهير 1930/5/16 المنظم للقضاء بالقبائل ذات العرف الأمازيغي، والتي لا تتوفر علي محاكم شرعية" (بودهان، 2012، الصفحات 27-28)،وهو ما يبدو مطابقاً بدرجة كبيرة، للنص العربي المنشور، في الجريدة الرسمية المغربية، وبهذه الألفاظ تحديداً: " ظهير شريف، يصبح بموجبه قانونيا،مطابقاً للأصول المرعية سير شؤون العدلية الحالي، في القبائل ذات العوائد البربرية، التي لا توجد فيها محاكم، مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية"(الجريدة الرسمية المغربية، بالغتين العربية والفرنسية 6 يونيو 1930م).

ويمضي بودهان في إسناد ودعم وجهة نظره، بالإصرار علي أن تغيير الاسم الاصلي الذي خرج به الظهير، في الوثيقة الأصلية، يعد تزويراكامل الأوصاف للحقيقة، بالنظر إلي أن النص القانوني، يستحيل تبديله إلا بنص قانوني من ذات المستوي أو أعلي منه، (بودهان، 2012، صفحة 29)وإذا ما أشحنا بوجوهنا عن كل ذلك، فإن التسمية الأكثر انسجاامع الواقع هي الظهير الاستعماري، حال كونه صادر عنه، ومن تم يتبلور استفهاما أكثر منطقية. ما هو مبرر استحضار اسم الأمازيغ في هذه التسمية؟ لماذا لا يكون الظهير العنصري أو الصليبي مثلا؟ مادام يستهدف في ثناياه تنصير البربر، مثل ما يدعي القائلين بوجوده.

لم يتردد محمد مونيب، في الإجابة علي هذا السؤال، في كتابه " الظهير البربري أكبر أكذوبة في التاريخ"، بالتأكيد علي أنها تسمية ذات صبغة عرقية ايدلوجية، وإن المروجين لها لم يكن يخفي عليهم المدلول العِرقي لها، بل تعمدوا طرقها عمدا،وأصروا علي استخدامها، ليتسنى لهم توظيفها فيما تسره أنفسهم، أو بهذه المعاني والعبارات حصراً: "بل ذهبوا إليها قصداوأصروا علي استعمالها من أجل الهيمنة، ولفرض ايدلوجية معينة، ترمي إلي تصنيف المواطنين المغاربة، إلي عرب متحضرين، وأعين بهويتهم وعقيدتهم، وحريصين علي الدفاع عنها، وبربر بدائيين متخلفين هم لعبة بين أيدي المستعمر ومصدر لكل شر". (مونيب، 2003، صفحة 6).

لقد كان تأثير التبديل، الذي أُدخل علي تسمية هذا المرسوم، كبيراعلي شريحة واسعة من العامة، والتي تشكل لديها فيما بعد صدوره وإلي الأن، فهم محرّف، أنتج صورة ذهنية، ارتبطت فيها فضائع المستعمر، بما تم تخليقه علي إنه تماهي مكّون رئيسي وأساسي من الأمة المغربية معه، فأضحي بالتالي مرادفاً للخيانة والغدر، وبما أن المستعمر يهدف للفرقة والعنصرية، ويستهدف الإسلام والسيطرة علي الأوطان والمقدرات، فكان في المحصلة محاربة الأمازيغية وقمعها أقصي مراحل التعبير عن الوطنية والانتماء، لأنه في ذاته مجابهة للتفرقة والانفصال، والغدر والخيانة وكل ما ارتبط بالمستعمر من مكائد وشرور. (بودهان، 2012، صفحة 10).

إن ما أسس له القائلين، بأن الظهير يستهدف استدعاء قوانين ذات أصول وثنية، تقود إلي أفعال جاهلية، كخطوة أولي في طريق القضاء علي الشريعة الإسلامية، وبالتالي ضرب أهم جامع مشترك مع المكوّن العربي، الأمر الذي يجعل تنصير البربر، وهو الهدف الأساسي من هذا المرسوم، أكثر يسر وسهولة، قول مجافي للواقع، لعدة اعتبارات أهمها: إن الأعراف الأمازيغية محل الاتهام لم تكن جديدة وغريبة عن المجتمع المغربي، والذي الفها وأحتكم إليها منذ زمن بعيد، ولم تكن صناعة وتفصيلاً فرنسياً، أو حتي أعاد بعثها للحياة من جديد، وإنما كانت قائمة ومطروقة قبل مجيئه، كما إنه لم يضيف إليها قواعد عُرفية جديدة من ابتكاره، وكل ما فعله هو اعطاءها الصبغة القانونية الإلزامية، ليغدو لإحكامها المستلة من العُرف والمؤسسة عليه، قوة القانون المقضي به، والملزم لدوائر الدولة ومحاكمها الأخرى غير العُرفية، والتي كانت قبل صدوره لا تعترف بهذا القضاء، ولا ما يصدر عنه من وثائق ومستندات، والأهم من كل ذلك أنه وعلي الرغم من وجود القضاء العُرفي قبل الحماية الفرنسية، فلم يسبق لأي أحد أن طعن في عقيدة أهل العشائر التي تحتكم إليه، أو ادعاء بأنهم أقل إسلاماً من أقرانهم العرب، ناهيك عن إن العُرف كان يستوعب بداخله كثيرامن الأحكام الشرعية، بل أن عدد كبير من المختصين في المدونات العُرفية، كانوا هم أنفسهم فقهاء وعلماء دين وخطباء مساجد. وأخيراإن المستهدف من تطبيقه حصراً وكما يدلل علي ذلك الاسم الموسوم به، هو المناطق ذات العوائد البربرية، التي لا يوجد بها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية. (بودهان، 2012، الصفحات 43-46).

ويظهر من خلال ما يقدمه الرفضين لوجهة نظر الحركة الوطنية، فيما يخص ظهير 1930/5/16م؛ أن تمة خلاف عميق بين الجانبين، يقف خلفه شعور بالمظلومية والدونية، واستهداف متعمد لشريحة معتبرة من الأمة المغربية، وهو ما لا يمكن انكاره بأي حال من الأحوال، فقد ظل من ظل يعتقد أن كيل المديح والثناء علي الأمازيغ، والإشادة بدورهم النضالي ضد المستعمر، يمكن أن يزيل رواسب سكنت العقول والمهج، من جراء حالة التعالي التي دأب علي ممارستها بقصد أو بدون قصد، من أعطوا لأنفسهم حق الوصاية علي مجتمع متعدد، انطلاقا من انتمائهم العِرقي، وسط اهمال بيّن لمشاعر شركائهم في الوطن.

إن حالة المرارة؛ التي تشعر بها وتعيشها هذه الفئة، شرّعت للمدافعين عنها الذهاب بعيداً في تحليلهم لخلفيات ما يدعون أنه أُلصق بهم قصداً حتي أن أحدهم يعقد مقارنة بين القواعد العُرفية، ونظيرتها المطبقة في المحاكم الرسمية، أو المخزنية بالتعبير المغربي، ويخلص إلي القول بأن الثانية بعيدة عن أحكام الشريعة، فيما عدا التي تطبق هي ذاتها العُرف الأمازيغي، ويزعم أنها لم تكن تستند إلي ضوابط دينية، ولا قوانين وضعية قارة وثابتة، يُركن إليها في كل الحالات المتطابقة، وإنما إلي مزاج وهوى الحاكم، حتي غدت مقرّات للظلم والطغيان والتسلط، فيما كانت المحاكم العُرفية عكسها تماماً تضبط أحكامها مبادي مستقرة وثابتة علي كل الحالات المتشابه، دون أن يكون لمزاج وهوى القاضي العُرفي أي تأثير أو تدخل في أحكامها، ومع هذا فإن أحد من المعارضين للظهير لم يرفع عقيرته اعتراضاًعليها، وعلي ما كان يمارس فيها من أفعال، ذات طابع جاهلي نبده الإسلام ونهي عنه، الأمر الذي يبرهن علي أن ما كان يوجه أفعالهم وانفعالاتهم، رغبتهم الجامحة في شيطنة البربر، واغال الصدور عليهم، وليس غِيرتهم علي الإسلام وحرصهم عليه، (بودهان، 2012، الصفحات 46-48) أما ما يدحض دعوى استهداف الظهير للغة العربية ومحاربتها، فلا يوجد في نصه ما يشير إلي اللغة من قريب أو بعيد، ناهيك عن إصرار دولة الحماية، والتي أسست له علي اعتماد اللغة العربية، لغة رسمية إلي جانب الفرنسية، وهو ما يهدم هذا الادعاء من أساسه. (بودهان، 2012، صفحة 49).

ويحيلنا محمد مونيب، في كتابة سالف الذكر، إلي بعض فقرات من رسالة لأمير مؤمني المغرب، يشرح فيها ملابسات إصدار الظهير للمحتجين عليه، معتبر ذلك نفياً قاطعاً من قِبل صاحب الأمر، للتأويل الذي ذهبوا إليه، والتي يقول فيها: " وهكذا استمرت ممارسة هذه الأعراف عبر القرون وآخر من اعترف بها للقبائل الأمازيغية. أبونا المعظم والممجد الذي لم يحدو في ذلك سوى حدو أسلافه لهدف واحد هو اعطاء الأمازيغ وسيلة لتسوية مشاكلهم لتنمية الأمن فيما بينهم. ولا يمكن اعتبار هذه الالتفاتة كوسيلة للإدارة المخزنية. وقد قررنا بأنفسنا مثل هذه التدابير بظهيرنا الشريف غير أن شباباً دون مستوي التميز وغير واعين بخطورة أعمالهم النافية للقانون يحاولون إيهام الناس بأن التدابير التي قررناها لا تهدف سوي إلي تنصير الأمازيغ وقاموا لذلك بمغالطة الجمهور وحثوا الناس علي التجمع بالمساجد وقراءة اللطيف إثر أداء شعائرهم الدينية محوّلين بهذه الطريقة الصلاة إلي مظاهرة سياسية من شأنها إثارة البلبلة في النفوس.

إن جلالتنا لتستنكر تماماً أن تتحول المساجد التي جعلها الله أماكن للعبادة إلي نوادي لاجتماعات سياسية يطلق فيها العنان لخلفيات فكرية وتنمو فيها نزوعات خاطئة" (مونيب، 2003، الصفحات 25-26).

وفي المقام ذاته يورد آخر خطاب للسلطان محمد الخامس معنون ب " في شأن قراءة اللطيف اتجاه ظهير 1930/5/16م"، كان قد وجهه إلي السلطة المحلية، وقري في مساجد المملكة، وجاء فيه: " وقد قامت شرذمة من صبيانكم الذين لم يبلغوا الحلم، وأشاعوا ولبئس ما فعلوا أن البربر بموجب هذا الظهير تنصروا وما دروا عاقبة فعلهم الذميم وما تبصروا، وموّهوا بذلك علي العامة.. إن مولانا السلف الصالح كان أحرص الناس علي إيصال الخير لأمته فكيف يُعقل أن يسعي في تكفير جزء عظيم من رعيته" (القادري، 2003، الصفحات 68-69).

وقبل أن نعرض لوجهة النظر المقابلة؛ لابُد من التأكيد علي أن الحالة الكربلائية التي تعيشها أحد أجنحة الأمة المغربية، قد جعلت من قضية ظهير1930/5/16م، وما صاحبها من ملابسات، منطلقاً للمجاهرة بما تشعر به، وتعتقده منذ زمن، بحقها في المحافظة علي هويتها، ورفضها للانصهار والتحلل في هوية الأخر، والذي لايزال يتصور بأنه لا مستقبل لها خارج فضاءه وامتداده العرقي والثقافي. (الإله، 2010، صفحة 104).

إن شعوراً بالغبن؛ وحتي الاضطهاد، يكتنف كتابات الذين انبروا للدفاع عن قوميتهم، متخذين من هذه الحادثة نهجاً لإعلاء ذاتهم، وإبراز اختلافهم وخصوصيتهم، خاصة في ظل إصرار الجانب الأخر علي وضعهم في قفص الاتهام، (نعمان، 1997م، الصفحات 71-108) من خلال شروحه وتفسيراته، والتي تبدو حالة من العِناد أكثر منها بحثاًعن الحقيقة وتعليلاً لها؛ فهذا أبوبكر القادري، وهو أحد رجالات تلك الفترة وشاهداً عليها، يتعمد في كتابه " مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية" نشر نص الظهير مجرداً من العنوان، في نية واضحة ومبيته علي ما يبدو لما أضمره في نفسه، (القادري، 2003، الصفحات 47-48) والذي كاد أن يبوح به، عند حديثه عن ما خلص إليه جمع من الرافضين، الذين قرروا، " أن القضية لابد أن تأخذ صبغتها الحقيقية وتعّرف المغاربة بأن الظهير لا يرمي إلي هدف سياسي فحسب، ولكنه يرمي إلي هدف ديني، فالإسلام أصبح مهدداً ببلادنا، والمغاربة لا يقبلون أن يُمس دينهم"، (القادري، 2003، الصفحات 50-51)، ثم لم يلبث أن جاهر به صراحة، في حديثه لجريدة الأحداث المغربية، في عددها الطالع في 2000/12/4م وبعبارات لا تقبل التأويل والاجتهاد " كان عبد اللطيف الصبيحي فصيحا،ً فالتف حوله بعض الشبان، ممن تمكن من اقناعهم بخطورة الظهير البربري، وأخذوا يفكرون في كيفية مواجهته، وطُرحت فكرة التركيز علي أن الاستعمار يريد إزالة النفوذ للملك، فتم الاعتراض علي هذه الفكرة، لأن أغلبية الناس سوف لن تتصدي للظهير فقط لهذا السبب. فهذه الفكرة وحدها غير كافية لاستنهاض الهمم، وحشد الطاقات الوطنية. وبعد أخذ ورد اتفق الشباب المجتمع علي القول، بأن الغاية من الظهير هي تحويل المغاربة إلي نصاري، وينبغي البحث عن وسيلة إبلاغ الفكرة للمغاربة" (بودهان، 2012، الصفحات 51-52).

ولأن القِراءات والدراسات الداعمة لوجهتي النظر كثيرة ومتعددة، وتدندن تقريباً حول نفس الرؤي والمفاهيم، فسنكتفي في هذا المقام بالطرح الأكثر توفيقية، والقائل بأن الحركة الوطنية لم تتعمد صناعة الظهير البربري كما يتهمها خصومها، وإنما وظفته في إطار استراتيجية التعبئة ضد المستعمر، مستخدمة العروبة والإسلام، كمرتكزات للهوية المغربية الجامعة، لكل المكونات، دون أن تقصد الإساءة للأمازيغ، الذين لا يمكن اعتبارهم بأي حال من الأحوال مسؤولين عن صدوره، أو حتي متماهين معه، وإنما للتأكيد علي أنه ترجمة حرفية للسياسة الفرنسية في المغرب، كما أن تحول الظهير من أداة للحشد في مواجهة الغزاة في مرحلة التحرر، إلي ألية للتعبئة ضد الأمازيغية

كحقوق ثقافية ولغوية خلال فترة البناء الوطني، إنما مرده إلي التصور السلبي المسيطر علي المخيلة الجمعية ضدها، (الإله، 2010، صفحة 102)؛ والذي يستوجب معالجته ضمن إطار عام بدون إقصاء أو تصغير لأحد، انطلاقا من المصالحة مع الذات ومواجهة حقائق التاريخ.

وبعيداً عن محاكمة النيات؛ ولأن أحد من الجانبين لم يقل بأن فرنسا كانت في يوم من الأيام جمعية خيرية، أو منظمة إنسانية تسعي إلي نشر قيم العدالة والتسامح والسلام بين الشعوب التي ترزح تحث نيرها، فإنه يتوجب علينا هنا التأكيد بأن مرسوم 1930/5/16م، لم يكن بريئاً ، أو حتي يحمل قرينة البراءة لمن أسس لصدوره، فهذا القائم العام للحماية الفرنسية الجنرال ليوطي .G lutayصدح قائلاً " يجب بادى ذي بدء، أن نتجنب تعليم العربية لأُناس دأبوا علي الاستغناء عنها. أن اللغة العربية تجر إلي الإسلام، لأن هذه اللغة تتعلم في القرآن، هذا في حين أن مصلحتنا تحتم علينا العمل علي جعل البربر يتطورون خارج إطار الإسلام، ومن الناحية اللغوية يجب أن نعمل علي الانتقال مباشرة من البربرية إلي الفرنسية، ولتحقيق هذا الانتقال، يجب أن يكون لدينا متبربرون فرنسيون، وعليه فعلي ضباطنا في المخابرات، أن ينصرفوا بعزم إلي دراسة اللهجات البربرية، كما أنه من الضروري انشاء مدارس فرنسية بربرية، تكون مهمتها تعليم الفرنسية لصغار البربر" (الكتاني، 2000م، صفحة 198)،أما جورج سوردون Gorge sordon فإنه يقترح العمل علي جمع العادات البربرية، ليس للمحافظة عليها وتخليدها، لأنها مضمحلة وزائلة حتماً لعدم قدرتها علي الوقوف أمام قوانين أرقي منها، وإنما لإدماجها في القانون الفرنسي بدلاً من أن نطوعها للشرع الإسلامي ونحتويها داخله، (القادري، 2003، صفحة 46)، أيضاً (الناصري، 1972، الصفحات 79-80)، وعطفاً علي ما تقدم، وصفت جريدة الوقت، صدوره بأنه عمل عظيم جدير أن تهنأ عليه فرنسا، وأردفت قائلة لقد تخلصت قبائل البربر الأن من سلطة الشريعة الإسلامية. (ادري، 2021، صفحة 38) وكذلك (الناصري، 1972، صفحة 84)، فيما قامت سلطات الحماية الفرنسية، بمنع الفقهاء من الاحتكاك بالأمازيغ، وأنزلت العقوبات بالمخالفين، وسلكت نهجاً قمعياً تمثل في قفل المدارس والكتاتيب والمحاكم الشرعية، وطردت القضاة، كما حضرت إقامة الصلاة وتلاوة القرآن واستخدام اللغة العربية في المناطق الأمازيغية. (مناصرية، 2021، صفحة 25).

الخاتمة:

تبقي وستضل مشكلة الهوية، من أكبر وأهم التحديات التي تواجه المجتمعات التي ظلت عبر فترات من تاريخها مسرحاً مشرّعاً للفاعلين من الأقوام الأخرى، ذلك أن ما حتّمته مقارعة المستعمر من ترتيب للأولويات أنتج هشاشة اعترت الهيكل المجتمعي فيها، وراكمت اشكاليات أمسى التعامل معها مهدداً لوجودها كأمم، لإصرار فريقاً بعينه علي اعتبار ما انتهى إليه وضعها، بعد خروج المستعمر، هو الصورة الحقيقية أو المشهد الختامي للأوضاع فيها، دون مراعاة لتطلعات المكونات الأخرى، التي ترى وهي محقة في ذلك، بأن مفاعيل عهد الاستعمار وما خالطها من أيدولوجيات ربما اقتضتها الضرورة أنادك، لا يجب أن تسري علي ما أعقبها، وأن الدخول في حوار تأسيسي تقود خواتيمه إلي توافق وطني، علي قاعدة المساواة بين جميع المكونات، أكثر من ضرورة. فكل ما دار حول هذا الفعل الاستعماري، من نقاش هو في الواقع خلاف حول هوية الأمة المغربية، بين من يريدها عربية خالصة، تماشياً مع توجهاته وهوسه العرقي، وآخر يرى في طرحه انتقاصاً للهيئة التي جبله الله عليها.

ولأنه لاشي أكثر ثورية من الحقيقة، فإن المصداقية تحتم علينا الاعتراف بأن ظهير 1930/5/16م، أو ما درج علي تسميته الفريق المذكور آنفاً، بالظهير البربري، لم يكن إلا تعبيراً عن مدى الانشقاق والشقاق الذي يعتري مفهوم المواطنة عند البعض، وآية جلية الوضوح عن التعقيدات التي لاتزال تقف حجر عثره أمام اكتمال مفهوم الدولة عند النُخب والعامة علي حد سوى.

لقد تعايش أعضاء الحركة الوطنية المغربية، مع الحماية الفرنسية لأكثر من عقد من الزمن، ولم يسجل لهم التاريخ دوراطليعياً في مجابهتها، بل إن بعضهم كان يتمتع بحمايتها ومشمولاً بها، ومنهم من كان يعمل موظفاً بدوائرها الرسمية، وإلا كيف عرف عبد اللطيف الصبيحي به قبل صدوره ، وسرّبه إلي عدد من رفاقه، في الوقت الذي كان فيه الأمازيغ يحملون السلاح ضدها، ويتساقطون في ساحات الوغى دوداعن دينهم ودنياهم.

إن التعدد والاختلاف، في تركيبة المجتمعات المتقدمة، غنى وتنوع وأرضية شديدة الصلابة، يقف عليها ما أنجزته من رقي وتقدم، بل يكاد أن يكون هو وحده من مدها بكل هذا التطور والألق، في حين تواصل غيرها الاصرار على عدم الاقرار بأن التباين العرقي والثقافي واقع، إنكاره تجاوزه الزمن، ويظل الاعتراف به ضمن الجسد الواحد أكثر فائدة وجدوى من جحده ومواراته، فلا أحد من التركيبات العرقية الأخرى يرفض الركون إلى العروبة كثقافة ودين، ولكن فرضها كجينات وأصول أمر لا يمكنها تقبله، وحتي وإن استمرت حالة الغلبة التي يمارسها أنصارها، فإنها لن تتمكن من حسم الخلاف، بل الصراع لصالحها بشكل نهائي، فالسلطة ربما تقوم على المغالبة، أما الأوطان فالأكيد أنها تنشأ وتتقدم بالتوافق.

التوصيات:

لازالت مثل هذه النوائب، بحاجة إلى مزيد من المراجعات، والاستمرار في طرحها، دون الاكتراث بما قد يترتب عليها من ردأت فعل متعصبة وعنصرية، قائمة على قصور في النظر إلى القضايا الخلافية التي تعتري وتتلبس بالهياكل البنيوية في المجتمع المغربي، وتكوينات العالم الثالث عموماً، فمن المعيب بعد كل هذا الوقت أن تستمر مثل هذه القضايا عالقة وبدون حلحلة، فليس دقيقاً أن جميع مشاكلنا هي من مخلفات الحقبة الاستعمارية وتراكماتها، فمنها ما هو قديم وسابق عليها بعقود وربما قرون.

إن استدعاء التاريخ، بكل ما فيه لن يكون مجدياً، إلا وفق منظور تصالحي تقر فيه جميع المكونات بأخطاء اسلافها، وتقصيرها في العمل على إيجاد المشتركات التي تكفل لكل المتساكنين حقوقهم الثقافية والتراثية، وترفع عنهم حالة الشعور بالمظلومية التي يعيشونها، وتؤسس لحالة من السلم المجتمعي، بعيدا عن التخوين للأخر، والتباهي عليه والنظر إليه باستعلاء.

قائمة المصادروالمراجع:

أولاً الوثائق:

[1]- الجريدة الرسمية المغربية. (6 يونيو, 1930م). ظهير شريف. الجريدة الرسمية المغربية.

ثانياً المصادر:

[1]- أبوبكر القادري. (2003). مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930إلي 1940م. الدار البيضاء: مطبعة الحديدة.

[2]- أحمد معنينو. ((د/ت)). ذكريات ومذكرات، ج11. المغرب.

[3]- علال الفاسي. (2003). الحركات الاستقلالية في المغرب العربي (المجلد الطبعة السادسة). الدار البيضاء: (د/م).

[4]- محمد حسن الوازني. (1984م). مذكرات حياة وجهادالتاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية - مرحلة الإنطلاق والكفاح . المغرب : مؤسسة محمد الوازني .

ثالثاً المراجع:

[1]- أحمد بن نعمان. (1997م). فرنسا والأطروحة البربرية (المجلد الثاني). الجزائر: شركة دار الأمة.

[2]- ادريس الكتاني. (2000م). ثمانون عاماً من الحرب الفرنكفونية ضد الإسلام واللغة العربية . الرباط: نادي الفكر الإسلامي .

[3]- البرت حوراني. (1968م). الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939. (ترجمة. كريم عزقول،) بيروت: دار النهار للنشر.

[4]- أمين عبد الإله. (2010). الظهير البربري بين محو الأسطورة ومصادرة ذاكرة أمة. مجلة نوافد.

[5]- حليمة مناصرية. (2021). الظهيرالبربري وإنعكاساته علي الحركة الوطنية المغربية. الجزائر : وزارة التعليم العالي.

[6]- خالد الصقلي. (سبتمبر, 2017). التضامن بين المغاربه من خلال وتيقة 11يناير. مجلة كان التاريخية.

[7]- زكي مخلوف والخلوفي محمد الصغير. (1993). الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العيدي . الرباط: مطبعة المعارف الجديدة.

[8]- عبد الإله بلقزيز،وأخرون. (1992م). الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

[9]- عبد الحميد المرنيسي. (1978م). الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية الاستاذ علال الفاسي إلي أيام الاستقلال . الرباط: مطبعة الرسالة .

[10]- عبد الهادي التازي. ((د/ت)). الحماية الفرنسية بدءهاونهايتها حسب افادات معاصرة . الدار البيضاء : دار الرشادالحديثة .

[11]- عبدالفتاح ايت ادري. (يوليو, 2021). ظهير 16مايو 1930 وظهور الحركة الوطنية. مجلة ليكسوس، العدد 39.

[12]- لباز الطيب. (دسمبر, 2013). الزيارة التاريخية للأمير شكيب أرسلان إلي شمال المغرب أوت 1930م الحدث ونتائجه. مجلة أنسنة للبحوت والدراسات.

[13]- محمد المكي الناصري. (1972). فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصي (المجلد 2). الرباط: شركة بابل.

[14]- محمد بودهان. (2012). الظهير البربري حقيقة أم أسطورة. المغرب: منشورات تاويزا .

[15]- محمد علي داهش. (1990م). دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر . العراق : جامعة الموصل .

[16]- محمد مونيب. (2003). الظهير البربري أكبرأكذوبة سياسية في تاريخ المغرب المعاصر . كاليفورنيا : مؤسسة تاولت الثقافية .